الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الرابعة
الجلسة التاسعة
المعقودة يوم الاربعاء
٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة)

المحتويات

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

Distr GENERAL
A/C.4/39/SR.9
7 November 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . و يجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقّعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية :

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

84-56962

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ٤٠ من جدول الأعمال : أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/39/23 (Part III) ، A/39/133 و 478 و 560 ؛ A/AC.109/766 و 778 و 779 و 781 و 782 و 786 و 787)

١- السيد بو يحيي (الجزائر) : قال انه منذ اعلان القضاء على الاستعمار سعدت الأمم المتحدة مرارا بالاحتفال بخروج بعض الشعوب من ربقة الاستعمار ونيل استقلالها . الا أن هناك شعوبا أخرى كثيرة في أجزاء مختلفة من العالم لا تزال محرومة من هذا الحق في الحرية المعترف به عالميا . وأعرب عن رأيه بأن ثمة عاملين وراء فقدان عملية القضاء على الاستعمار لدفعتها : المقاومة العنيدة من جانب الدول الاستعمارية لمسار التاريخ ؛ والأنشطة المصاحبة للمصالح الاقتصادية وغيرها في الأقاليم الواقعة تحت الاستعمار . ففي أقاليم مختلفة من افريقيا والشرق الأوسط والمحيط الأطلسي والهادئ والهندي ، تعاني الشعوب يوميا من القمع والحرمان ، والأسوأ من ذلك أنها ترى مستقبلها مقضيا عليه بالفقر بسبب نهب مواردها الطبيعية .

٢- وأضاف أن حالة ناميبيا هي أسوأ الحالات لأن جنوب افريقيا تحدت انهاء الأمم المتحدة لولايتها في عام ١٩٦٦ ، واستمرت في احتلال ناميبيا احتلالا غير قانوني ، وبسطت عليها نظام الفصل العنصري المخزي واستغلت مواردها الطبيعية بسرعة محمومة. وأوضح أن سكان الأقليم يعملون في ظروف من الأشغال الشاقة التي تنتهك حقوق الانسان ، وانهم يفتقرون الى الظروف المعيشية الكريمة في ميادين أساسية مثل التعليم والصحة. وأعرب عن رأيه بأن استغلال مواردهم الطبيعية يجري بسرعة من شأنها أن تؤدي حتما الى نضوب بعض الاحتياطيات في وقت قريب - ونتيجة ذلك أنه بمجرد حصول ناميبيا على استقلالها ، كخاتمة مؤكدة ، فانها ستلحق بطابور البؤساء على الأرض ، أي " أقل البلدان نموا " وكلها بلدان وجدت نفسها في هذه النكبة لأن الاستعمار استغلها في السابق .

٣- واستطرد قائلا ان المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي شاركت في نهب موارد ناميبيا تضفي شرعية على احتلالها غير القانوني من جانب جنوب افريقيا وتؤيده ، وهذه المصالح نفسها تنتهك القانون الدولي وتنتهك بصفة خاصة قرارات الأمم المتحدة مثل قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) . وقال ان البعض يبرر الأنشطة الاقتصادية

(السيد بو يحيى ،الجزائر)

الأجنبية في الأقاليم المستعمرة على أساس انها تفيد السكان الأصليين . ولكن التقارير المحايدة عن الحالة الفعلية في ناميبيا وغيرها من الأقاليم الواقعة تحت الاستعمار لم تكشف الا عن بؤس وحرمان . بينما يصاب المرء بالدوار من الحجم الذى وصلت اليه المغانم المستمدة من نهب ناميبيا ، على النحو الموضح في ورقة العمل التي اعدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الاستعمار عن ناميبيا (A/AC.109/782) .

٤ — وقال ان هذه العمليات التي تجرى في ناميبيا والتي يعاقب عليها ترسمها بعض الدول الأعضاء سواء مباشرة أو عن طريق مصالحها الاقتصادية وهذه الدول هي نفسها التي تدين احتلال ناميبيا غير القانوني وتقبل خطة التسوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتشن حملة قوية من أجل العدالة وحقوق الانسان . واعرب عن رايه بان التناقض هنا تناقض فاضح ويبين أن بعض الدول لا تتورع عن التضحية بالمبادئ في سبيل مصلحة ذاتية ورؤية سياسية قصيرة النظر .

٥ — وأضاف أيضا أن المساعدة العسكرية التي تقدمها بعض البلدان الغربية لجنوب افريقيا تفاقم خطورة الحالة في ناميبيا كمصدر دائم من مصادر التوتر في افريقيا والعالم . كما أن التعاون النووى بين اسرائيل وجنوب افريقيا يهدد أمن المنطقة.

٦ — وأعرب عن رأيه بأن الأمم المتحدة كان عليها أن تستجيب مرة اخرى بادانة جنوب افريقيا بشدة وعزل النظام عن طريق الحظر الكامل للرد على سياسات بعض الدول التي تزعم خطأ أن زيادة الاتصال بهذا النظام قد تؤدى الى اذعانه .

٧ — واستطرد قائلا ان البارامترات الوحيدة الممكنة لمستقبل ناميبيا هي قواعد القانون الدولي على نحو ما أعلنت الأمم المتحدة ، وارادة الشعب الناميبي الذى حمل السلاح للتعبير عن هذه الارادة تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعي الوحيد . وعلاوة على ذلك فان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يقدم الاطار العملي الوحيد للقضاء على الاستعمار في ناميبيا .

٨ — وختم كلامه قائلا ان الجزائر تشعر ببالغ القلق ازاء استخدام أقاليم جزرية أخرى في المحيط الأطلسي والهادئ والهندى لأغراض عسكرية ، وخصوصا للتجارب النووية ، ضد ارادة شعوب هذه الاقاليم وانتهاكا لحقوقها .

٩ — السيد دوما (الكونغو) : قال ان مهمة اللجنة — اى البحث عن طرق القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى — واحدة من انبل المهام الواقعة على عاتق المنظمة . فحرية الانسان لها أبعاد كثيرة ، لكن لا يمكن ممارستها الا في ظل أوضاع سليمة ، وذلك لوجود رابطة بيولوجية بين الانسان والبيئة المحيطة به . كما أن رفاهية

(السيد دوما ، الكونغو)

الشعوب تتطلب ملكيتها لارض خاصة بها وتمتعها بالملكية الكاملة لمواردها الطبيعية لتعزيز تنميتها .

١٠ — وأضاف أنه وان كان القرن العشرين يشرف على نهايته ، فلا تزال هناك شعوب في افريقيا وغيرها محرومة من الحرية في اوطانها ، ولا تستفيد اية استفادة من مواردها الطبيعية ، وهي اكثر من ذلك ، مستخدمة كبهائم مسخرة لاثراء المصالح الاجنبية القوية التي تساندها الدول او الكتل الامبريالية مساندة قوية .

١١ — وقال انه على حين ان معظم القارة الافريقية لا يزال يعاني من آثار الاستعمار في السابق فان الجنوب الافريقي لا يزال في قبضة اكثر اشكال الاستعمار خسة بالصورة التي يمارسه بها نظام الفصل العنصرى . والجزء الثاني من ورقة عمل اللجنة الخاصة عن ناميبيا (A/AC.109/782) يعطي صورة واضحة للفظائع التي ترتكب في ناميبيا وفي جنوب افريقيا بتواطؤ المصالح الاقتصادية الاجنبية العاملة هناك . وفي اقل القليل ، فان قبضة هذه المصالح الاقتصادية الاجنبية على اقتصاد ناميبيا انما هي نقيض الجهد الانساني الذى يبذله العمال الناميبيون والذى ينسبه البعض الى انشطتهم الاستعمارية . وحتى لفظة " عمال " تعتبر غير لائقة ، من حيث ان الناميبيين يعملون في ظل اوضاع لا تقبل ، تنكر عليهم الأمان في العمل والحق في تكوين نقابات وفي أجور تكفيهم للحياة . وهذا النظام الاستغلالي الذى لا يمكن الدفاع عنه اخلاقيا ولا قانونيا لا يسعى الا الى تامين الفوائد للمحتل الأجنبي والمصالح الأجنبية مهما كانت التكلفة ، وعلى حساب اهالي الاقليم وحرياتهم الاساسية .

١٢ — وواصل كلامه فقال ان اكثر ما يبعث على الدهشة هو تواطؤ البلدان التي يعلو صوتها باعلان المثل العليا للسلم والديمقراطية حتى وهي تتحالف خلسة مع سادة الفصل العنصرى بدافع المصلحة الذاتية . ولقد حقق قرار مجلس الامن التاريخي ٤٣٥ (١٩٧٨) التوفيق المتوازن بدقة مما كان من الممكن أن يحل مسألة ناميبيا . ولكن جنوب افريقيا المعززة بتاييد من حلفائها الغربيين لا تزال على تحديها في عرقلة استقلال ناميبيا .

١٣ — واستطرد قائلا ان الكونغو تؤكد من جديد ، كمسألة مبدأ ، تأييدها لكفاح الشعب الناميبي تحت قيادة ممثله الوحيد والحقيقي ، اى سوابو ، وتؤيد مرة اخرى قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتؤكد حسن توقيت المرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا .

١٤ — واضاف ان حكومته تعارض بشدة مكائد الحكومات التي تنهب مباشرة أو غير مباشرة ، الموارد التي هي من حق ناميبيا وذلك باسم " الاشتراك البنّاء " . وقال ان

ناميبيا تحت ولاية الأمم المتحدة وينبغي للمنظمة أن تركز الرأى العام الدولي والجهود التي تبذلها القوى المحبة للسلم في العالم بأسره ، على قضية الفصل العنصرى وناميبيا وهي قضية حيوية ليتسنى التخلص من هذا الشذوذ الكبير في عالمنا المعاصر . وعلى الحكومات المستمرة في التعاون مع جنوب افريقيا ألا تنتظر في نهاية المطاف الا خسارة ما تسعى للحفاظ عليه من مصالح ونفوذ ، وعلى أية حال فلن تفلت من حكم التاريخ الحاسم.

١٥ — السيد اتيبور (غانا) : ذكر ان وفده غير معترض على الأنشطة الاقتصادية الأجنبية في حد ذاتها في الأقاليم المستعمرة بل يرى ، على العكس ، أن ثمة التزاما رسميا على الدول القائمة بادارة تلك الاقاليم ، بتنفيذ تلك الأنشطة على أفضل وجه ممكن بحيث تؤدى الى تعزيز وتنويع اقتصادات هذه الاقاليم ومساعدتها على هذا النحو في نيل الاستقلال . ولكن غانا اعترضت دائما على الانشطة الاجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها من الانشطة التي تعوق تقدم الاقاليم المستعمرة ، وتؤخر حصولها على الاستقلال . ولهذه الانشطة شهرة سيئة في انها تستنزف الموارد الطبيعية للاقاليم المعنية ، وتعمل على جمع ارباح هائلة لاثراء حفنة من المستوطنين الاجانب ، وتنقل هذه الارباح الى بلدانها الاصلية بدون قيود وتقوم بممارسات تمييزية ضد السكان الاصليين .

١٦ — واستطرد قائلا انه من المؤسف ان انشطة معظم الشركات الاجنبية العاملة حاليا في معظم الأقاليم المستعمرة ، لاسيما في ناميبيا ، تقع في نطاق هذه الفئة الثانية . والصورة المؤسفة المعروضة في ورقة العمل الخاصة بناميبيا والمطروحة حاليا امام اللجنة تبين استمرار تجاهل نداءات الأمم المتحدة المتكررة لاجراء تغيير . فلا تزال موارد ناميبيا الطبيعية تنهب بلا رادع مما يمثل انتهاكا صارخا للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس ناميبيا .

١٧ — وقال انه يجب عمل شيء ازاء هذه الحالة ، قبل أن يحدث مزيد من التآكل في نفوذ الأمم المتحدة التي يعترف الكل تقريبا بأنها الأمل الوحيد للانسانية . واضاف ان غانا ترى ان ثمة التزاما على الدول الغربية الكبرى ان تتخذ الخطوات الأولى ، فهي أولا ، بوصفها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تتحمل المسؤولية الأساسية في دعم الميثاق ، وكفالة احترام القرارات التي تتخذها المنظمة ، والأهم من ذلك هو أن الشركات التي تنتهك هذه القرارات والمقررات تقع تحت ولايتها . وقال ان غانا تحث تلك الدول على أن ترتفع الى مستوى مسؤولياتها وأن تتخذ تدابير تستهدف انهاء الأنشطة الشائنة التي تقوم بها تلك الشركات . وبالطبع ، لا يمكن ان يحل أى شيء محل التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وغانا تدعو الذين يعرقلون تنفيذه الى اعادة النظر في موقفهم .

١٨ — وقال ان غانا قد تزعمت دائما الدعوة الى عزل نظام الحكم في بريتوريا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعسكريا . وقد حظيت هذه السياسة الحكيمة بالتأييد من دوائر كثيرة . فمثلا انتهى مؤخرا الخبراء البريطانيون المستقلون الذين درسوا العمليات المصرفية البريطانية في جنوب افريقيا الى أن هذه العمليات تعمل على تدعيم الوضع الراهن العنصرى بدلا من انهائه . وفي الولايات المتحدة ، شنت الكنائس والمنظمات الطائفية العاملة مع الأمم المتحدة حملات ناجحة على مدى السنين لوقف تقديم القروض المصرفية الى جنوب افريقيا ، وهناك حركة آخذة في النمو تحبذ اعتماد استراتيجية لعزل جنوب افريقيا .

١٩ — واستطرد قائلا ان ما يدعو الى الأسف العميق للشعوب المحبة للسلم ، ان بعض الحكومات قد عمدت بدلا من ذلك الى تأييد سياسة " المشاركة البنّاءة " بحجة ان من شأنها تشجيع القوى المدافعة عن التغيير الايجابي في جنوب افريقيا . وقال ان وفده لا يشك في اخلاص هذه الحكومات ويريد أن يصدق بغضها المعلن للتمييز العنصرى ورفضها للمنطق الذى يبنى عليه الفصل العنصرى . بيد أنه لا يرى أن الاستراتيجية المتبعة لازالة هذا النظام ستنفع . فمن الناحية العملية ، تعتمد الاستراتيجية على الشركات الأجنبية في جنوب افريقيا لتوظيف وتدريب مزيد من السود ، وتوسيع تنمية الأعمال التجارية الصغيرة في المجتمعات السوداء . الّا ان قدرة الشركات الأجنبية على تشجيع اجراء تغييرات في ممارسات العمالة في جنوب افريقيا مقيدة في عدد من النواحي : فهي مقيدة باللوائح الحكومية التقييدية ، وبمقاومة المستهلكين البيض وبان المهارات الافضل والتعليم الأفضل لن يضمنا بالضرورة وظائف للسود في نظام مصمم على ابقائهم على هامش المجتمع . علاوة على ذلك ، فان الافتراض بان عملية التحسين الاقتصادى التدريجي للسود ستؤدى الى التحرر السياسي يسبقه افتراض وجود اطار زمني وهذا يتعارض مع مقتضيات الحالة . فكلما طال حرمان السكان السود في جنوب افريقيا من آمالهم المشروعة كلما كان الانتقال الى حكم الاغلبية فيها اكثر عنفا .

٢٠ — ولعل افضل حجة سيقت ضد سياسة المشاركة البنّاءة كانت من جانب رئيس وزراء جنوب افريقيا فورستر نفسه عندما اعلن انه في كل مرة يجرى شراء احد منتجات جنوب افريقيا يضاف حجر بناء جديد لوجود جنوب افريقيا المستمر . وهذا هو ملخص الحالة : ان التجارة تساعد البيض على بناء آلتهم القمعية والعسكرية ، وتعفيهم من التضحيات الاقتصادية التي لولا ذلك لتعين عليهم بذلها من أجل تحقيق هذا الهدف . فلماذا يريد البعض اضافة مزيد من الاحجار لهذا البناء الكريه للتمييز العنصرى ؟ ان التمييز العنصرى يعتبر في ظل نظم ودساتير اخرى منافيا للقانون

ويمكن ان تتخذ ، بل وكثيرا ما تتخذ تدابير تنفيذية ضده . بيد ان البيض في جنوب افريقيا لا يشتركون في الايمان بهذه القيم . فقد استقر التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، ويجرى احترامه وحمايته بحماس ، وهنا يكمن الفرق .

٢١ — السيد أوليانداروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان الانشطة العسكرية للدول الاستعمارية من أخطر العراقيل التي تعوق تمتع الشعوب في الأقاليم المستعمرة والمشمولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بحقها غير القابل للتصرف في الحرية والسيادة والاستقلال . وقال ان ممارسة السلطات الاستعمارية لعمليات القمع العسكرى المباشر ضد الشعوب المستعمرة والمناضلة من أجل الاستقلال ، مثلما يحدث في ناميبيا ، يعد أخطر هذه الانشطة واكثرها اجراما . فالنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، بمساعدة اسياده في الغرب ، لا يكتفي بمحاولة الابقاء على النظام الاستعمارى في ناميبيا نفسها ، بل يحاول ايضا ، عن طريق العدوان ، فرض الاستعمار الجديد على الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وأشار في هذا الصدد الى القرار S/16791 الذى اتخذه مجلس الأمن في اليوم السابق .

٢٢ — وكما ذكر في ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة (A/AC.109/781) فان الانفاق العسكرى لجنوب افريقيا لعام ١٩٨٤ سيزيد بنسبة تربو على ٢١ في المائة ، وستستمر جنوب افريقيا في تعزيز وجودها العسكرى في ناميبيا عن طريق زيادة قوات الاحتلال التابعة لها في الاقليم ، وذلك باستخدام اعداد كبيرة من المرتزقة وتجنيد الناميبيين بالقوة . ويصل حجم قوة جنوب افريقيا في ناميبيا الى اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد ، حيث يوجد جندى عنصرى واحد مقابل كل ١٢ شخصا من سكان ناميبيا .

٢٣ — وقال انه من الواضح تماما ان نظام بريتوريا لا يمكن أن يشن حربه الاستعمارية في ناميبيا وعلى حدودها دون التأييد الصريح والخفي من عدد من الدول الغربية ، وبالرغم من قيام الولايات المتحدة وبعض حلفائها من اعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي باصدار بيانات تستنكر الفصل العنصرى ، واحتلال ناميبيا ، فانها في الواقع تحمي نظام بريتوريا العنصرى ضد الجزاءات الدولية الفعّالة ، والغرض مما يسمى "بالتحالف التاريخي" بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا هو القيام باستغلال استعمارى مشترك لبلدان الجنوب الافريقي واستخدام المنطقة للاغراض العسكرية والاستراتيجية المشتركة وفي حين تراعي الأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، فان الولايات المتحدة تطبق سياسة "التعاون البنّاء" مع النظام العنصرى التي أعلنها الرئيس ريغان ، وتواصل تقديم المزيد من الدعم العسكرى لبريتوريا . واشار في هذا الصدد الى المعلومات المنشورة في مجلة "أفريكا" اللندنية في عدد نيسان/ابريل ١٩٨٤ .

(السيد اوليـــاندروف ، اتـــحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٢٤ — وقال ان اتجاه جنوب افريقيا لحيازة الأسلحة النووية يعد مصدر قلق شديـــد للمجتمع الدولي ، لا سيما للدول الافريقية . وقد ذكر في تقرير مدير معهـــد الأمـــم المتحدة لبحوث نزع السلاح (A/39/553) ان جنوب افريقيا تواصل تطوير قدرتها التقنية من أجل صناعة الأسلحة النووية . وهذه الحالة ناجمة برمتها عن التعاون مع نظـــام الفصل العنصرى على مختلف المستويات من جانب بعض البلدان الغربية واسرائيل .

٢٥ — والأنشطة العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعـــة تحت ادارتها سواء في ناميبيا ، ميكرونيزيا ، بورتوريكو ، برمودا ، جزر تركس وكايكـوس، غوام وجزر فرجـــن التابعة للولايات المتحدة ، جزر كوكس (كيلنغ) ، جزر فوكلانـــد (مالفيناس) ، أو أى مكان آخر ، لا تستهدف بالتأكيد رفع مستوى العمالة بين السكان المحليين بل تستهدف قمع حركات التحرير الوطني والتدخل في الشؤون الداخليـــة للدول المستقلة .

٢٦ — وقال ان الحالة غير المقبولة القائمة في اقليم جزر المحيـــط الهادئ (ميكرونيزيا) المشمول بالوصاية الذى تحاول الولايات المتحدة ضمه من أجـــل تحويله الى ركـــيزة استراتيجية عسكرية دائمة تعد مصدر قلق شديد . فالاتفاقات العسكرية الطويلـــة الاجـــل التي تفرضها الولايات المتحدة على أجزاء متفرقـــة من الاقليم المشمول بالوصاية تعكـــس تحديها لالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق وتمثل تهديدا خطيرا لا لأمـــن شعب ميكرونيزيا فحسب بل ايضا لامن شعوب البلدان الأخرى المجاورة للمنطقة .

٢٧ — ومضى قائلا ان في غوام قاعدة بحرية وجوية كبيرة تابعة للولايـــات المتحـــدة تحتل حوالي ثلث المساحة الكلية لـهذا الاقليم المستقل . وكما يعرف الجميع ، ففـــد استخدم البنتاغون قاعدة غوام استخداما نشيطا فـي حـــرب الولايـــات المتحـــدة ضـــد شعب فييت نام البطل .

٢٨ — كما تستخدم الولايات المتحدة برمودا لاغراض عسكرية ، وحسب ما جاء فـــي ورقة العمل التي اعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/778) فقد استخدم الجزء الجنوبـــي من برمودا لاطلاق قذائف برشينغ — ٢ ، وأثار هذا التصرف احتجاج سكان الجزيـــرة وجاء أيضا في التقارير الصحفية ان جزر كوكوس (كيلنغ) تستخدم كمهبط لطائـــرات وحدات سلاح الطيران الجوى التابعة للولايات المتحدة واستراليا العاملة في المحيط الهادئ . وأعرب عن ترحيبه بأن يقدم ممثل استراليا تعليقات تفسيرية بصدد هـــذه المسألة .

٢٩ — وقال انه في سياق المناقشات التي دارت في اللجنة الخاصة المعنية بانهـــاء الاستعمار بشأن الاستخدام العسكرى لبورتوريكو قدمت معلومات مستفيضة عـــن هـــذا

(السيد اوليـــاندروف ، اتحـاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتيـة)

الموضوع . فقد استخدمت الولايـات المتحدة بورتوريكـو في عدوانها المسلح ضـــد دولة غرينادا المستقلة ذات السيادة بهدف اعادة الاستعمار الى الجزيرة .

٣٠ــ واستطرد قائلا انه تبين من الحرب التي خاضتها المملكة المتحدة في سبيـل اعادة المركز الاستعمارى لجزر فوكلاند (مالفيناس) أن الاحتفاظ ولو باصغر الممتلكـات الاستعمارية يهدد قضية السلم . فالقوى الاستعمارية مستعدة للتمسك بهذه الممتلكات حتى لو كان الثمن شن حروب استعمارية كبيرة . فانشطة المملكة المتحدة التي ترمـي الى اضفاء مزيد من الطابع العسكرى على جزر فوكلاند (مالفيناس) تسبب قلقـا لبلدان امريكا اللاتينية وهـذا مفهوم ، وتحويل دييغوغارسيا الى قاعدة عسكرية للولايـــات المتحدة يشكل مثلا اخرا في هذا الصدد .

٣١ــ واردف قائلا ان شتى الهيئات التابعة للامم المتحدة ، لاسيما اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار ، كررت وعلـى مدى فترة طويلة ، دعوتهـا الى الدول الاستعمارية بالامتناع عن الأنشطة العسكرية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وسحب قواعدهـــا ومنشآتـها العسكرية الاخرى من تلك الأقاليم ، والامتناع عن اقامة قواعد ومنشآت جديدة . وقد أكدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين هذا الطلب في خطة العمـل من أجل التنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القـــرار ١١٨/٣٥ ، المرفق ، الفقرة ٩) . وكررت الجمعية العامة ، في دورتها الثامنـــة والثلاثين ، ادانتها لكافة الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقـــوم بهـــا الـدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي تضر بمصالح وحقوق الشعـوب المستعمرة المعنية ، لاسيما حقها في تقرير المصير والاستقلال . وفي الدورة الحالية ، ينبغي للجنة الرابعة ان تقدم توصية الى الجمعية العامة بمشروع قرار يدين استمـــرار اى تعاون عسكرى مع نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا ، ويصر على التنفيذ الدقيق للحظر المفروض على امدادات الاسلحة لبريتوريا ، ولقرارات الامم المتحدة بشان منـــع جنوب افريقيا من أن تصبح حائزة لأسلحة نووية . وينبغي ان تقوم اللجنة والجمعيـــة العامة بدعوة الدول الاستعمارية الى ان توقف جميع الانشطة العسكرية التي تقوم بهـــا في الاقاليم المستعمرة بما يتعارض مع الميثاق واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعـوب المستعمرة . واعرب عن تأييد الاتحاد السوفياتي لمقرر اللجنة الخاصة الذى يتضمـن المطالبة بألا تقوم الدول القائمة بالادارة باشـراك الاقاليم المستعمرة في اى اعمـــال هجومية او تدخل ضد بلدان أخرى . وقال ان الاتحاد السوفياتي يؤيـد تأييـــدا تاما طلب البلدان الافريقية بان يفرض مجلس الامن جزاءات شاملة ضد نظام الحكـــم العنصرى في جنوب افريقيا وفقا للفصل السـابع من الميثاق بغية وضع حد للاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وللاعمال العدوانية التي يرتكبها العنصريون ضد الدول الافريقية المستقلة .

٣٢- السيد لوكانغا (موزامبيق) : قال ان الموقف في الجنوب الافريقي مازال خطيرا ومتفجرا بسبب استمرار جنوب افريقيا في ممارسة سياسة الفصل العنصرى والاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، متجاهلة بذلك تماما ارادة المجتمع الدولي وقراراته . وقال ان التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا تظهر بوضوح أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، وانما ينبغي الغاؤه . أما الاصلاحات الدستورية المزعومة فليست الا أداة لتقنين الفصل العنصرى ، الذى لن يؤدى الا الى المزيد من العنف والدمار . وأضاف قائلا ان وزير خارجية جمهورية موزامبيق الشعبية قد كرر ، وهو يتحدث في الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ ، ادانة بلده لنظام الفصل العنصرى ولسياسة اقامة البانتوستانات ، وأنه أعاد تأكيد تأييده السياسي والدبلوماسي والمعنوى للمؤتمر الوطني الافريقي .

٣٣- واستطرد قائلا ان انهاء الاستعمار لايزال قضية ملحة ؛ وان من المؤسف أنه بالرغم من جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ، فان ضمان حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال لايزال يمثل تحديا . وأن حالة ناميبيا هي احدى حالات الاستعمار ؛ وان مسألة ناميبيا هي تحد من ذلك النوع . وقال ان جنوب افريقيا مستمرة في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، منتهكة بذلك ، بصورة سافرة ، مقررات الأمم المتحدة وقراراتها . وان جنوب افريقيا قد تمكنت ، بفضل مساعدة بعض البلدان ، من بناء هيكل أساسي عسكرى ضخم يهدف الى منع الشعب الناميبي من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف . وقال ان البلدان التي تساعد جنوب افريقيا تشترك أيضا بصورة نشطة في نهب ثروات ناميبيا الطبيعية . وقال ان موزامبيق تؤمن ايمانا راسخا بأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس السلمي الحقيقي الوحيد لايجاد حل لمشكلة ناميبيا . وقال ان الوفود التي تسعى الى ادراج قضايا دخيلة ولا صلة لها بالموضوع ،لا تعمل الا على تشجيع جنوب افريقيا على المضي في عنادها وعنجهيتها .

٣٤- وتابع كلامه قائلا ان مجرى الأحداث لا يحتاج الى تفسير . اذ أن شرور العنصرية والتمييز والفصل العنصريين لا يمكن ابادتها طالما أن بعض البلدان لاتزال تزود المجرمين بالمساعدات العسكرية والسياسية والاقتصادية . وان جهاز القمع الضخم الحديث الذى استطاعت جنوب افريقيا اقامته لا يستخدم فقط في قمع شعب جنوب افريقيا المتألم ، وانما أيضا في تعزيز حرب ارهاب صليبية تشنها ضد البلدان المجاورة . وقال ان انتهاك بعض البلدان لحظر الأسلحة قد جعل من جنوب افريقيا أكبر القوى العسكرية في افريقيا بأسرها ، ومكنها من تطوير صناعتها العسكرية الى الحد الذى أصبحت فيه احدى جهات التصدير الهامة للأسلحة . وقال ان من المعتقد أن جنوب افريقيا قد تمكنت ، بفضل مساعدة بعض البلدان الغربية ، من الحصول على

(السيد لوكانغا ، موزامبيق)

المعرفة التقنية الكافية التي تجعلها قادرة على انتاج أسلحة نووية . وقال ان الخطر المحيق واضح ، بالنظر الى سجل السلوك الدولي لجنوب افريقيا .

٣٥- ومضى قائلا ان بعض الوفود ستحاول بلا شك اقناع اللجنة بأن أنشطة حكوماتها في جنوب افريقيا قد أدت الى تحسين الأوضاع بالنسبة للسود ، وأنها أسهمت في الاصلاحات المزعومة التي يجرى العمل على تطبيقها . وقال ان وفده يشجب أى دعم اقتصادى يقدم الى نظام بريتوريا من البلدان الغربية ، سواء كان ذلك على أساس ثنائي أو من خلال الشركات عبر الوطنية التابعة لهذه البلدان . وقال انه ينبغي ادانة استمرار مساعدة تلك البلدان لحكومة جنوب افريقيا ادانة شديدة . وانه ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لمنع جنوب افريقيا من استخدام تفوقها العسكرى والاقتصادى لقهر شعبي جنوب افريقيا وناميبيا . وان على البلدان الغربية أن تفصل نفسها عن نظام الفصل العنصرى ، وأن تضم جهودها من أجل الكفاح في سبيل احقاق الحرية والعدالة والسلم في ناميبيا .

٣٦- وقال ، متطرقا الى مسألتي الصحراء الغربية وتيمور الشرقية ، ان وفده يؤمن ايمانا قويا بأن شعبي هذين الاقليمين لهما أيضا حق في تقرير المصير والاستقلال ، وانه ينبغي بذل جميع الجهود من أجل تحقيق تسوية عادلة ودائمة . وقال ان منظمة الوحدة الافريقية قد اتخذت بالفعل عددا من القرارات الايجابية الرامية الى حل مسألة الصحراء . وقال ان هذه القرارات لم تنفذ مع الأسف . وأعرب عن أمله في أن يتمكن اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية الأخير من ايجاد مخرج من هذا الطريق المسدود .

٣٧- وأضاف قائلا ان مسألة تيمور الشرقية مازالت موضع اهتمام كبير بالنسبة لموزامبيق . وقال ان هذه القضية مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أوائل الستينات ، عندما اتخذت الجمعية العامة قرارا بشأن جميع الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية البرتغالية ؛ وان مسألة تيمور الشرقية ظلت ، اعتبارا من عام ١٩٧٥ ، محور اهتمام الجمعية العامة ومجلس الأمن . وقال ان مجلس الأمن قد اتخذ القرارين ٣٨٤ (١٩٧٥) و ٣٨٩ (١٩٧٦) المتعلقين بالحالة في تيمور الشرقية ؛ وان الجمعية العامة أكدت من جديد ، عاما بعد عام ، حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال . وقال ان هذا الشعب لم يتمكن بعد من ممارسة ذلك الحق بحرية لأن حكومة اندونيسيا ترفض الامتثال للقرارات العديدة الداعية الى انسحاب القوات الاندونيسية من اقليم تيمور الشرقية .

٣٨- واسترسل قائلا ان الجمعية العامة قد اتخذت ، في عام ١٩٨٢ ، القرار ٣٧/٣٠ الذى فوض الأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة للمساعدة على حل هذا النزاع . وقال ان الأمين العام قد أبلغ اللجنة ، في تقريره المرحلي المقدم الى

(السيد لوكانغا ، موزامبيق)

الدورة التاسعة والثلاثين ، انه قد أجرى اتصالات ومشاورات مع حكومتي البرتغال واندونيسيا ، وان اتصالات مباشرة قد اجريت بين الطرفين . وقال ان أحد الأطراف " المعنية بصورة مباشرة " المشار اليها في قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٠ هو بالتأكيد شعب تيمور الشرقية الممثل عن طريق الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة ، وهي حركة الاستقلال في هذا الاقليم . وقال ان من المأمول أن تدعى هذه الجبهة للاشتراك في عملية المشاورات ، نظرا لأنه لا يمكن ايجاد حل عادل وواقعي للمشكلة دون مشاركة المناضلين في الميدان .

٣٩- وأضاف قائلا ان الأخبار المفزعة المتعلقة باستمرار القتال في الاقليم ، فضلا عن أعمال الاعتقال والتعذيب " والاختفاء " في تيمور الشرقية ، لابد أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي . وقال ان مما يثير الفزع لدى وفده عدم وجود أية منظمة انسانية دولية في الاقليم . وان لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تقم الا بزيارات عرضية للاقليم لتفقد السجون ؛ وان هذه الزيارات غير كافية بالنظر الى حجم المشكلة .

٤٠- ومضى قائلا ان حكومة موزامبيق تلاحظ مع الارتياح ، كما صرح بذلك وزير خارجيتها في المناقشة العامة التي جرت في الجلسة العامة ، تزايد اهتمام الكونغرس والحكومة في الولايات المتحدة بالحالة في تيمور الشرقية . وقال ان اللفتة التي قام بها وزير خارجية الولايات المتحدة بصدد اثارة مشكلة تيمور الشرقية مع نظيره الاندونيسي ، فضلا عن قيام البابا جون بول الثاني بالاعراب العلني عن قلقه ، انما يمثلان تطورين ايجابيين يمكن أن يسهما اسهاما كبيرا في ايجاد حل عادل وشامل . وأعرب عن أمل وفده في أن يحرز الأمين العام قبل الدورة القادمة للجمعية العامة ، تقدما كبيرا ، بحيث تتمكن اللجنة في دورتها الأربعين من مناقشة مسألة تيمور الشرقية مناقشة كاملة . وأضاف قائلا ان شعوب جميع البلدان بغض النظر عن حجم أى بلد ، لها حق في الحياة والحرية والاستقلال والسعي الى تحقيق السعادة من خلال تقرير مصائرها واختيار اقدارها .

٤١ - السيد مونا (اندونيسيا) : قال انه لا مجال للشك بأن الاستعمار والاستغلال الاقتصادى الأجنبي ظاهرتان مترابطتان . وتدرك البلدان النامية بالذات الرابطة بينهما . وقد عرفت اندونيسيا جيدا الأثر المدمر للاستعمار . ومنذ حوالي ٤٠ عاما خاضت بتصميم كفاح التحرير من أجل تحقيق الاستقلال الوطني ، وما انفكت تحارب الآثار المتبقية من العهد الاستعمارى .

٤٢ - وبالرغم من أن المجتمع الدولي يقف على عتبة التحرير العالمي ، فان المسيرة التاريخية نحو الحرية والاستقلال لم تشمل بعد الشعوب بأجمعها ، وتظهر هذه الحقيقة في الجنوب الافريقي ، وبالتحديد في ناميبيا ، أكثر من أى مكان آخر . وبالرغم من الجهود التي لم يسبق لها مثيل لتأمين انهاء استعمار ناميبيا ، فانها لا تزال سببا للقلق الدولي . فبعد ١٨ عاما من تشكيل مجلس ناميبيا ، وهو السلطة الشرعية الوحيدة على الاقليم ، وبعد ست سنوات من اتخاذ مجلس الأمن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ما زالت ناميبيا ترزح تحت وطأة قساوة الاحتلال والاستغلال من قبل نظام بريتوريا العنصرى .

٤٣ - ولم يكن بامكان جنوب افريقيا الاستمرار في احكام قبضتها على ناميبيا بدون العون والدعم من بعض الدول وشركاتها المتعددة الجنسية . ووفقا لما يقوله مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، فان هناك ١٢٤ شركة عبر وطنية لها ممتلكات في ناميبيا ، منها ٩١ شركة لها مقار خارج جنوب افريقيا . وتسيطر هذه المصالح الأجنبية كليا بالفعل على أهم القطاعات الاقتصادية في ناميبيا . وان الحكم الاستعمارى لجنوب افريقيا في ناميبيا يلقى العون المباشر من استثمارات الشركات الأجنبية في المشاريع الاقتصادية الواسعة في أنحاء الاقليم . وهذه الشركات تجني الأرباح الطائلة من هذا الاستغلال ، كما هي الحال مع جهاز الحرب في جنوب افريقيا . وتكدس هذه الثروة عن طريق استغلال العمال من السكان الأصليين الذين يجبرون على العمل والعيش في أحوال لا تطاق . وقد كشفت منظمة العمل الدولية والأجهزة الأخرى مرارا عن الحالة القاسية للقوة العاملة الناميبية .

٤٤ - ان جميع أنشطة الشركات عبر الوطنية في ناميبيا هي غير شرعية وتعتبر انتهاكا كاملا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، وللمرسوم رقم ١ المتعلق بحماية الموارد الطبيعية في ناميبيا ؛ وقد اعتبرتها محكمة العدل الدولية في ١٩٧١ غير شرعية لأنها تؤدى الى استمرار نظام الاحتلال وتضعف قابلية اقتصاد ناميبيا المستقلة للبقاء .

٤٥ - وعلى الرغم من الموقف الصريح الذى اتخذته فعلا جميع الأجهزة الدولية ، ظلت جنوب افريقيا تبدى ازدراءها لارادة المجتمع الدولي . وليس بامكانها المحافظة على موقفها هذا الا عن طريق استغلالها جشع الشركات عبر الوطنية وبعض الحكومات التي أغرقت الاقليم

(السيد مونا ، اندونيسيا)

في مئات الملايين من الدولارات . ولا يمكن أن يكون هناك تعاطف مع حججها الواهية بوجوب المحافظة على استثماراتها وعملياتها في ناميبيا لأنها في صالح الاقتصاد الناميبي . فالعالم برمته يعلم بأن جنوب افريقيا والشركات نفسها هي المستفيد الأساسي من سلب موارد ناميبيا هذا .

٤٦ - ومن أجل ضمان تلك الاستثمارات وتعزيز قبضتها الاستعمارية على الاقليم ، واصلت جنوب افريقيا بناء قوة عسكرية في ناميبيا . فمنذ ١٩٧٨ ازدادت القوات العسكرية لجنوب افريقيا خمسة أضعاف بحيث أصبح لها حاليا جندي واحد لكل ١٢ مدنيا ناميبيا . وان درجة الاستغلال الاقتصادي التي بامكانها تمويل مثل هذه القوة بالاضافة الى الأرباح الطائلة التي يجنيها المستثمر الأجنبي لا يمكن تصورها تقريبا . وبالاضافة الى ذلك فان بناء القوة العسكرية قد جرى بالرغم من قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) حول الحظر الالزامي لشحن الأسلحة الى جنوب افريقيا . وان المساعدة التي تتلقاها جنوب افريقيا لمواصلة جهودها لصنع السلاح النووي ما زالت تنذر بالسوء .

٤٧ - وان تركيز وفده على الحالة في ناميبيا لا ينم بأي شكل عن قلة اهتمامه بأن تتقيد الدول القائمة بالادارة في جميع الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي تقيدا تاما بالتزاماتها بتعزيز النشاط الاقتصادي من أجل مساعدة تلك الأقاليم في تحقيق الاعتماد على النفس والاقتصاد القابل للاستمرار ذاتيا ، والمستند الى أبعد حد ممكن على التنويع والمتفق مع مصالح السكان الأصليين . وكعضو في مجلس ناميبيا تعتبر اندونيسيا من واجبها المقدس ليس فقط تأمين تحقيق ناميبيا للحرية والاستقلال ولكن أن يتمكن أيضا الشعب الناميبي بعد الاستقلال من التمتع باقتصاد حق المولد كاملا . وتدرك اندونيسيا جيدا ، كبلد نام ، بأن التحرير وتعزيز الاستقلال لا يمكن أن يطول بقاؤهما من دون اقتصاد قابل للحياة والنمو . ولذلك فقد عملت بشدة من أجل التقيد بالمرسوم رقم ١ وكذلك بالحظر الالزامي على الأسلحة والحظر على النفط وسائر الجزاءات وأشكال المقاطعة ضد نظام بريتوريا . ويجب على الأمم المتحدة أن لا تتردد في التزامها الجماعي . وكلما اقترب يوم التحرير العالمي يجب ألا تكتفي بما حققته من نجاح ، بل يجب بالأحرى مضاعفة جهودها لضمان اقتران الحرية السياسية التي تتحقق بالاستقلال بكل مزايا الأمن الاقتصادي والعدالة والانصاف .

٤٨ - السيد ديوكيتش (يوغوسلافيا) : قال ان قضية أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ذات أهمية بالغة في القضاء نهائيا على آخر آثار الاستعمار . وتشارك يوغوسلافيا بلدان عدم الانحياز الأخرى اعتقادها بأن الأنشطة العسكرية الأجنبية والترتيبات المماثلة من قبل الدول القائمة بالادارة وغيرها من الدول في

(السيد ديوكيتش ، يوغوسلافيا)

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تعوق تنفيذ اعلان انهاء الاستعمار . وان جهود الدول القائمة بالادارة في تعزيز مصالحها العسكرية والاستراتيجية والسياسية وغيرها من المصالح الأخرى في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية تعرقل تحقيق مزيد من التقدم نحو انهاء الاستعمار .

٤٩ - وهناك علاقة وثيقة بين أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها والطرق البالية في السيطرة على الشعوب الأخرى . وان الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء مقتنعة بأن الفوائد والأرباح المتأتية من احتلال ناميبيا هي من الأسباب الجوهرية لانعدام حريتها ولوجود ودعم النظام العتيق الموجود فيها والقائم على القمع والتمييز العنصري .

٥٠ - ان سياسة نكران الحرية والاستقلال على شعب ناميبيا لا يمكن قبولها ، وان دعم نظام عقيدته السياسية هي الفصل العنصري ومنطلقه السياسي يدعو الى التمييز العنصري لا يمكن تبريره بأي شكل كان . وقد سحبت الأمم المتحدة ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا منذ حوالي ٢٠ عاما . وقد قضت محكمة العدل الدولية في ١٩٧١ بأن اطالة احتلالها لناميبيا غير شرعي وأن على جميع الدول الأعضاء الامتناع عن الدخول في علاقات اقتصادية مع جنوب افريقيا في ناميبيا . وأعادت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين تأكيد المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس ناميبيا والمتعلق بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . ولذلك يتوقع المجتمع الدولي من جميع الدول الأعضاء احترام أحكام المرسوم ويعتبر أي خرق لنصه وروحه غير مقبول .

٥١ - وفي الواقع تتعرض الموارد الطبيعية لناميبيا للنهب ، ويسيطر رأس المال الأجنبي ، المقترن برأس مال جنوب افريقيا ، على اقتصاد البلد كليا تقريبا ، محققا أرباحا هائلة منه ، وحائلا دون شعب ناميبيا والافادة من ثرواته الطبيعية والبت بنفسه في قضايا تنمية الاقليم . وأحدث تقرير لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا على سبيل المثال (A/38/24) يشير الى أن ثلاث شركات عبر وطنية تقوم بحوالي ٩٥ في المائة من انتاج وتصدير المعادن وتحتفظ بما يعادل ٨٠ في المائة تقريبا من الموجودات التعدينية في ناميبيا ، وان مجموع استثماراتها الرأسمالية يزيد بحوالي ٤٠ في المائة على الناتج القومي الاجمالي للاقليم في ١٩٨٣ . وعلى الرغم من أن التعدين ينتج ما يعادل نصف الناتج القومي الاجمالي للاقليم تقريبا ، فانه يستخدم فقط ١٠ في المائة من القوة العاملة . ومن أجل محافظة الشركات عبر الوطنية على أرباحها وزيادتها الى الحد الأقصى أنشأت سياسات عمل تمييزية ومجحفة . وتدر الزراعة التجارية دخلا مربحا على حوالي ٥٠٠ من الفلاحين البيض الذين ينتجون أكثر من ٩٥ في المائة من الانتاج الزراعي المسوّق ، والنشاط الاقتصادي الوحيد الذي خصص للسكان الأصليين

(السيد ديوكيتش ، يوغوسلافيا)

هو بالفعل الزراعة المعيشية . وتوزيع الدخل القومي لناميبيا من أكثر النظم اجحافا في العالم ، حيث يتلقى ٩٢ في المائة من السكان ١٠ في المائة فقط من المجموع العام . ان الثروة المعدنية الهائلة لناميبيا يستخرجها عمال يكسبون من ٥ الى ٦ بالمائة فقط مما يجنيه البيض لقاء نفس العمل .

٥٢ - وأشار مجلس ناميبيا أيضا الى أن نقل رأس المال الى جنوب افريقيا وناميبيا له آثاره العسكرية ويساعد نظام جنوب افريقيا في مواصلة احتلاله . ويجرى تعزيز القوة العسكرية لجنوب افريقيا لا لقمع السكان في ناميبيا فحسب بل في جنوب افريقيا أيضا . وقد كثفت جنوب افريقيا وجودها العسكرى في ناميبيا بتجنيد أعداد كبيرة من المرتزقة وفرضها الخدمة العسكرية الالزامية على الناميبيين . وقد قامت بوزع وحدات عسكرية وشبه عسكرية وبوليسية مختلفة ، كما قامت بزيادة وتعزيز قواعدها العسكرية في ناميبيا وبخاصة على طول الحدود مع أنغولا . ووجه تقرير مجلس ناميبيا الانتباه أيضا الى ترتيبات التعاون الأخيرة بين المؤسسات التجارية وجيش الاحتلال في السيطرة على الصناعات الهامة في جنوب افريقيا وناميبيا والدفاع عنها .

٥٣ - وفي الوقت ذاته فان حكومات بعض البلدان المتهمة غالبا بالتعاون مع نظام بريتوريا العنصرى قد أصبحت تزداد وعيا بأن سياسة المعايير المزدوجة لا يمكن استمرارها . ولا بد من تشجيع هذه الحكومات على الاقدام بمزيد من التصميم على فسخ روابط تعاونها مع نظام الفصل العنصرى الاستبدادى .

٥٤ - وفي الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي فان المصالح الاقتصادية وغيرها تزداد اهتماما بالحصول على الأرباح للشركات الأجنبية أكثر من اهتمامها بتوفير الظروف التي تمكن السكان الأصليين من البت بحرية في تنميتهم الاقتصادية والسياسية . وان استمرار الوجود الأجنبي تسببه أيضا المزايا الاستراتيجية التي تمنحها أقاليم المحيط الصغيرة من حيث المنافسة الدولية بين الدول الكبرى . وهذا يصدق بصورة خاصة على الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي التي أسست فيها قواعد وتسهيلات عسكرية . وفي عالم يهدده دوما التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، فان تصليح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يمكن أن يهدد سيادة البلدان المجاورة وسلامتها الاقليمية . والمثال الواضح على ذلك سلوك نظام بريتوريا العنصرى الذى جعل من ناميبيا نقطة انطلاق لأعماله العدوانية ضد البلدان المجاورة المستقلة . وفي هذه الظروف فان الارادة الوطنية وطموحات السكان الأصليين لا يمكن التعبير عنها بحرية .

(السيد ديوكيتش ، يوغوسلافيا)

٥٥ - وتعتقد يوغوسلافيا أن عملية انهاء الاستعمار يجب أن لا تعوقها المصالح العسكرية أو الاستراتيجية أو السياسية أو العقائدية . وان يوغوسلافيا ، مع بلدان عدم الانحياز الأخرى ، تطلب الاحترام التام لمبادئ الميثاق واعلان انهاء الاستعمار وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة ، وكذلك احترام الطموحات المشروعة لشعوب جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٥٦ - السيد فيلدمان (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان احد العيوب الاساسية في التقرير (A/39/23) هو دعوته الى سحب الاستثمارات من اجل عزل حكومة جنوب افريقيا وقال ان الحقيقة هي ان مد التغيير المتصلب في جنوب افريقيا يستمد قوته من الموقف الحرج للعمال السود في اقتصاد جنوب افريقيا . فالعمال السود يمثلون ٧٨ في المائة من القوى العاملة في الصناعات التحويلية و ٨٧ في المائة في صناعة التشييد وانتاج المعادن . وقال ان الاهمية الكامنة لخلق تنظيمات فعالة بين العمال السود كوسيلة لاحداث التغيير من المفروض انها واضحة ؛ وان الذين سيعانون اذا ما حدثت بطالة في هذه الصناعات هو امر واضح كذلك . وقال ان احداث تغيير ايجابي في حياة عمال جنوب افريقيا السود ومعيشتهم من شانه ان يؤدى الى الاسراع في احداث التغيير وانهاء احد الشرور البشعة . وقال ان كلا من مبادئ سوليفان وانشطة الشركات التابعة للولايات المتحدة في جنوب افريقيا قد احدثت بالفعل تغييرا ايجابيا .

٥٧ - ومضى قائلا ان مبادئ سوليفان تعتبر مثالا على الاسلوب البناء الذى يمكن للمنظمات الخاصة بواسطته ان تساعد على احداث التغيير في الجنوب الافريقي . وقال ان هذه المبادئ هي ، الى حد كبير ، من وضع القس ليون سوليفان ، وهو احد الزعماء الدينيين الامريكيين السود ، الذى راى فرصة في استخدام الاستثمار الاجنبي في الجنوب الافريقي من اجل تعزيز اهداف المساواة والعدالة الاجتماعية والاندماج العنصرى . وقال ان هذه المبادئ تعتمد على امتثال الشركات الموقعة وتقدم حافزا لحسن السلوك عن طريق الدعاية التي يقدمها منظمو مبادئ سوليفان الى الشركات التي تحقق اهدافها . وقال انه يجرى دعم المنظمة عن طريق التبرعات التي يقدمها اعضاؤها الذين قد يمثلون المجموعة الوحيدة من الشركات المالية والصناعية في التاريخ التي تعهدت بالمساعدة على تقدم فئات عنصرية معينة في بلد غير بلدها .

٥٨ - واستطرد قائلا انه يمكن تصوير مبادئ سوليفان بالحقائق التالية : ٧٤ في المائة من القوى العاملة التي تستخدمها الشركات التابعة للولايات المتحدة في جنوب افريقيا تعمل لدى نحو ١٢١ شركة من الشركات الموقعة على مبادئ سوليفان ؛ وجميع هذه الشركات قد وضعت اجراءات للتظلم لعمالها ولديها استعداد للاعتراف بنقابات لعمالها السود ؛ ويتعين على الشركات الموقعة ان تدفع لأقل العاملين بها اجرا نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة فوق المستوى الادنى المقرر ، وقد وفّى ٩٤ في المائة من الشركات هذا الشرط بحلول عام ١٩٨٣ .

(السيد فيلدمان ، الولايات المتحدة الامريكية)

٥٩ - واسترسل قائلا ان احد مبادئ سوليفان يتعلق بايجاد وتطوير البرامج التدريبية اللازمة لاعداد السود والملونين والعمال الاسيويين للوظائف الاشرافية والادارية والفنية. وقال انه فيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ارتفع عدد السود المشتركين في البرامج التعليمية والتدريبية من ٢٩٥ ٤ بتكلفة قدرها ٣ر٦ من ملايين الدولارات تتحملها الشركات ، الى ٣٦٩ ١٣ بتكلفة تبلغ ٦ ملايين دولار . وقال انه في عام ١٩٧٩ كان السود يشكلون ١٦ر٧ في المائة من المشرفين والمديرين في شركات سوليفان ولكن هذه النسبة ارتفعت الى ٢١ر٢ في المائة بحلول عام ١٩٨٣ . كما ارتفع عدد السود المشتركين في برامج التقدم الوظيفي والتدريب من ٢٢١ ٤ في عام ١٩٧٩ الى ٥٨٥ ١٤ في عام ١٩٨٣ .

٦٠ - واضاف ان شركات الولايات المتحدة الموقعة على مبادئ سوليفان قد اسهمت ايضا بمبلغ ٥ر٧٨ مليون دولار على مدى السنوات الست الماضية في دعم تعليم وتدريب العمال السود من عامة السكان . وتضمنت هذه البرامج برامج تدريبية وتعليمية للعاطلين وغير العاطلين ، ودعما عاما لاسرهم ومساهمات لتحسين الرعاية الصحية والظروف المعيشية للعمال السود .

٦١ - ومضى قائلا ان هؤلاء الذين يؤيدون العزل وسحب الاستثمارات والمقاطعات التجارية يبدو انهم يؤمنون بأن البيانات السامية الصادرة عن المراقبين الخارجيين ذوى المقاصد السامية ستؤدى بطريقة ما الى فرض التغيير الاجتماعي والسياسي البناء في جنوب افريقيا . وقال انه لا يمكن لغير اولئك الذين لم يشعروا بالجوع قط ان يؤمنوا بان الجائعين يمكنهم ان يواصلوا الكفاح المستمر اللازم لانهاء الفصل العنصرى . وقال انه يبدو ان هؤلاء الذين يسلمون ببساطة بان حرمان السود في جنوب افريقيا من الوظائف والفرص سيؤدى على نحو ما الى اضعاف الفصل العنصرى قد اغفلوا الحقائق اليومية لكفاح العمال السود .

٦٢ - واستطرد قائلا ان حكومة الولايات المتحدة قد سعت ولا تزال تسعى الى ايجاد طرق فعالة لتعزيز قوى التغيير في جنوب افريقيا ، وقال ان مبلغا قدره ٥ر٧ من ملايين الدولارات ، اكثر من نصفه مقدم من الحكومة الاتحادية ، قد مول استقدام ٣٥٠ من مواطني جنوب افريقيا السود الى الولايات المتحدة لاجراء دراسات متقدمة ؛ كما تم تخصيص نحو ٦ ملايين دولار لبرامج ترمي الى تحسين المهارات التعليمية والتجارية والنقابية . واضاف ان الولايات المتحدة قد انشات برنامج للمنح السنوية بمبلغ ٤ ملايين دولار لمواطني جنوب افريقيا السود للدراسة في الجامعات خارج جنوب

(السيد فيلدمان ، الولايات المتحدة الامريكية)

افريقيا . كما اشتركت الولايات المتحدة ، بالتعاون مع الغرفة التجارية الوطنية الافريقية المتحدة ، في برنامج يتكلف ٣ ملايين دولار يهدف الى دعم تنمية المشاريع التجارية الصغيرة في طائفة السود . وقال انه يجرى حاليا استثمار مبلغ مليوني دولار اخرى في برنامج تعليمي خاص لزيادة عدد السود المؤهلين للالتحاق بالجامعات . وقال ان اتحاد العمال الامريكي - مؤتمر المنظمات الصناعية ، وهو المنظمة الرئيسية لحركة العمال في الولايات المتحدة ، يقوم بادارة برنامج تبلغ تكلفته مليون دولار تموله حكومة الولايات المتحدة للمساعدة في تدريب قيادات العمال السود الناشئة ، ولاسيما في ممارسات التفاوض الجماعي . وقال ان الولايات المتحدة ، بدلا من ان تقف موقف المتفرج الذى يرمي بكلمات الذم ، تشترك اشتراكا نشطا في عملية تشجيع حصول ناميبيا على الاستقلال . وقد سعت الولايات المتحدة ، بوصفها عضوا في فريق الاتصال ، في إعمال قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ اذ انها ايدت تاييدا نشطا العملية التي ادت الى عقد اتفاق عدم الاعتداء بين موزامبيق وجنوب افريقيا واتفاق سحب قوات جنوب افريقيا من انغولا .

٦٣ - واسترسل قائلا ان الجزء من التقرير الذى يتناول المنشات العسكرية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تشوبه ايضا عيوب خطيرة . وقال ان هذا الجزء مبني على الفرض المشكوك فيه الذى مؤداه ان المنشات العسكرية الموجودة في هذه الاقاليم تعوق بصورة تلقائية تقرير المصير . واضاف ان هذا ليس صحيحا ؛ فمن المؤكد ان استخدام القوات العسكرية الاجنبية لاحباط او اخضاع ارادة الشعوب الاصلية يمكن ان يشكل عقبة رئيسية في سبيل تقرير المصير ؛ كما ظهر بجلاء شديد في افغانستان وكمبوتشيا . ولكن العملية التاريخية لانهاء الاستعمار خلال الـ ٤٠ سنة الماضية تتناقض صراحة مع الفرض القائل بان الوجود العسكرى يشكل في حد ذاته عقبة رئيسية امام تقرير المصير . وقال ان وجود الكثير من الدول المستقلة الاعضاء في اللجنة الرابعة يعتبر في ذاته شهادة بليغة على ان الوجود العسكرى لا يشكل بالضرورة عقبة امام التحول السلمي من الحكم الاستعمارى الى الاستقلال . وقال ان الجزء من النص المتعلق بالانشطة العسكرية الذى افرد الولايات المتحدة بالادانة بصورة خاصة هو موضع قلق خاص . وقال ان جهود حكومته في الجنوب الافريقي قد وجهت بامانة نحو احداث التغيير الاجتماعي المرغوب . وذكر ان الولايات المتحدة ليس لها اية علاقة عسكرية مع جنوب افريقيا وانها لا تزودها بالاسلحة ولا بتكنولوجيا الاسلحة ؛ كما انها لا تشترى اسلحة من جنوب افريقيا . وقال ان بعض الاعضاء في اللجنة الذين شنوا هجوما على الولايات المتحدة بسبب ارتباط عسكرى وهمي ، لا يمكنهم بصدق ان يدلوا بنفس التصريح . وقال ان وصمنا باننا خطاة

(السيد فيلدمان ، الولايات المتحدة الامريكية)

من جانب اولئك الذين ينتهجون استراتيجية مبنية على المعاناة والعنف هو امر مثير للاشتمئزاز بصورة خاصة .

٦٤ - ومضى قائلا ان الولايات المتحدة ، شانها شأن الكثير من البلدان الاخرى ، لها علاقات سياسية وتجارية مع جنوب افريقيا ؛ بيد ان التقرير قد افرد الولايات المتحدة واسرائيل فقط بالادانة . وقال ان وفده لاحظ مع الاهتمام ان الاعضاء الذين يسعون الى تحقيق اهداف استراتيجية ، وفي بعض الاحيان توسعية ، معادية للولايات المتحدة ، هم على وجه التحديد الذين قاموا بالقاء الشتائم بصورة منظمة وانتقائية في بياناتهم ، بما في ذلك بيان البلد الذى ارسل ١٠٠٠٠ جندى الى افغانستان واستخدم قواعد عسكرية في وسط اسيا لهذا الغرض . الا ان وفده لاحظ مع الاغتباط والتقدير انه لم تحذو هذا الحذو دولة غير منحازة حقيقية .

٦٥ - وذكر ان حكومته قد اعربت مرارا عن اقتناعها بان انكار تساوى الحقوق بالنسبة لجميع المواطنين ، ولاسيما جميع مواطني جنوب افريقيا ، يشكل مصدر قلق واضطراب كبيرين في مجتمع جنوب افريقيا . وقال ان حكومته تشعر بالالم والقلق ازاء العنف الذى اجتاح جنوب افريقيا مؤخرا ، بما في ذلك استخدام القوة والقمع خلال الايام القليلة الماضية . بيد ان وفده يؤمن بأن هناك سبلا غير اراقة الدماء والعنف لتغيير نظام الفصل العنصرى البغيض ولكن يتعين ان يتم هذا التغيير بطرق تسهم في تحسين الحياة لشعب الجنوب الافريقي . وقال ان حكومته ستواصل متابعة الاهداف المتمثلة في تشجيع التغيير السلمي . واختتم كلمته بقوله انه مما يدعو للاسف ان تبدو التقارير بهذا القدر من عدم الاكتراث بل والعدائية للنهج العملي الذى يؤمن وفده بانه يعتبر افضل فرصة لتحقيق نتائج .

٦٦ - السيد هاغوس (اثيوبيا) : قال ان اقتران قوانين الفصل العنصرى ، التي تكفل توفير اليد العاملة الرخيصة من بين السود عن طريق الحد من انشطة نقابات العمال الخاصة بهم ، بالاستثمارات الضخمة من جانب كبرى الشركات المتعددة الجنسيات لم يؤد فقط الى ايجاد حالة يتعرض فيها شعب ناميبيا للخضوع الابدى ولكن ايضا الى استنزاف موارد الاقليم .

٦٧ - وقال انه على عكس ما اكده بعض الاعضاء من ان وجود الشركات المتعددة الجنسيات من شانه ان يعزز التنمية الاقتصادية في ناميبيا وان يخفف من الظروف التي تعيش فيها الاغلبية السوداء ، فان وفده يعتقد بان هذه الشركات موجودة هناك ليس فقط لاستدرار الارباح الهائلة عن طريق استنزاف الموارد المحدودة للبلد ، ولكن ايضا لارساء اسس اقتصاد استعمارى جديد لناميبيا في المستقبل . وقال ان هذه الشركات المتعددة الجنسيات والمصالح الاقتصادية الغربية التي تمثلها لا تزال تغذى اقتصاد جنوب افريقيا ، ومن ثم تساعد على استمرار بقاء الفصل العنصرى .

٦٨ - ومضى قائلا انه لا تزال توفر لنظام الفصل العنصرى كافة انواع المعدات التي تستخدم في مكافحة التمرد او المعدات شبه العسكرية . والدول التي شددت على صواب اتباع نهج سلمي لتحرير ناميبيا هي نفسها التي دججت نظام بريتوريا بالسلاح . وهذه الدول ذاتها هي التي ربطت ، دون خجل ، بين استقلال ناميبيا وبين مسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع .

٦٩ - واضاف قائلا ان وفده نتيجة لذلك يرفض تصديق المبادرات المقدمة من بعض الحكومات الغربية التي قامت ، المرة تلو الاخرى ، باهمال المقترحات التي طرحتها هي نفسها حتى طواها النسيان ، وتسببت في جعل القرارات التي شاركت في تقديمها مجرد حبر على ورق . وقال انه في مواجهة التحالف غير الشريف بين دولة ارهابية وبين المصالح الاقتصادية الغربية في ناميبيا ، لا يجد شعب هذا الاقليم امامه من خيار سوى مجابهة القوة بالقوة ومجابهة الارهاب بالكفاح المشروع من اجل التحرير . وقال انه من الواضح تماما ان الذين يتصدون للفصل العنصرى ويكافحون من اجل زواله التام ليسوا حفنة من الارهابيين الانتحاريين ؛ ولكن على العكس من ذلك فان هؤلاء الذين يشتركون بنشاط في الحملة الرامية الى انهاء احتلال جنوب افريقيا لناميبيا يشكلون غالبية اخذة في الازدياد . ولا مناص من تعزيز هذه القوة المتنامية عن طريق تزويد الشعب الناميبي بكل دعم مادى ودبلوماسي اذا ما اريد وضع حد لاستغلال الاقليم. ولذلك فانه يتعين على المجتمع الدولي ككل ان يقدم الى الشعب الناميبي كل دعم ممكن عن طريق سوابو ، ممثله الشرعي والحقيقي .

../..

٧٠ - السيد الفوراتي (تونس) : قال ان اللجنة الخاصة تستحق الشكر والتهنئة والتشجيع على مواصلة اعمالها الى ان يتم القضاء على الظاهرة الاستعمارية قضاء مبرما . وقال ان السبب وراء استمرار وجود هذه الظاهرة ،وعلى وجه الخصوص في جنوب افريقيا ، يكمن في الموقف السلبي الذى تتخذه جنوب افريقيا على نحو منتظم ، وفي عجز المجتمع الدولي عن فرض قراراته . ويعزى هذا العجز ، بدوره ، الى الدعم الذى تحصل عليه جنوب افريقيا من بعض البلدان ، سواء على المستوى الحكومي او مستوى الشركات الخاصة او الشركات المتعددة الجنسيات . وطالما استمر حصول بريتوريا على القروض والاستثمارات الاجنبية التي تدعم نظامها الاقتصادى والسياسي وتساعد في تعزيز جهازها العسكرى ، فانها ستواصل تجاهل ما يوجه اليها من نداءات دولية بالانسحاب من ناميبيا وبتغيير نظامها السياسي والاقتصادى المدان عالميا .

٧١ - وقال ان البؤرة الرئيسية لجميع المشاكل التي تكتنف الجنوب الافريقي تكمن ، كما اوضح وفده دائما في جنوب افريقيا ذاتها . وقال ان الحالة القائمة في هذا البلد ، بما فيها من شبكة معقدة من المصالح الاقتصادية والمالية والعسكرية ، اخذة في التدهور وقد تؤدى خلال وقت قريب الى حدوث مواجهة لا يمكن التكهن بنتائجها . وكما بين تقرير اللجنة بوضوح فان نفس المصالح الاجنبية موجودة على الدوام في جنوب افريقيا وفي ناميبيا . واردف قائلا ان الانشطة القائمة على المصلحة الذاتية التي تضطلع بها المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها في الجنوب الافريقي ستضر على المدى الطويل ليس فقط بشعوب المنطقة ولكن ايضا بالبلدان المستفيدة منها الان اقتصاديا .

٧٢ - ومضى قائلا ان احدث الانباء الواردة من جنوب افريقيا تكشف مرة اخرى عن ان حكام هذا البلد مصممون على انتهاج سياسة الفصل العنصرى . ولا جدوى من اى وهم يخالف ذلك . وليس هناك ما يمكن ان يرغم جنوب افريقيا على الامتثال لارادة المجتمع الدولي سوى اتخاذ اجراء دولي قوى ومتضافر وحسن التنظيم . وينبغي ان تحرم جنوب افريقيا من الدعم الذى يمكنها من التمسك بموقفها المتغطرس والقائم على التحدى دون ان يطالها اى عقاب . وعلى مجلس الامن الا يتردد اكثر من ذلك في ان يفرض على بريتوريا ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، التدابير الفعالة التي تستدعيها الحالة في الجنوب الافريقي . وينبغي للدول التي تسببت في تاخير اتخاذ مثل هذا الاجراء حتى الان ان تجعل ادانتها للفصل العنصرى ولاحتلال ناميبيا اكثر قوة باعلان تأييدها لهذه التدابير تأييدا تاما . وقال انه ينبغي للمجتمع الدولي ، والدول الكبرى بوجه خاص ، ايا كانت طبيعة مصالحها في المنطقة ، ان تقر استراتيجية متماسكة من اجل القضاء على اس الشر بعينه ، الا وهو سياسة الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي .

٧٣ - السيدة جوكولوتشزى - الكالا (فنزويلا) : قالت ان بلدها ملتزم بتاييد الكفاح الذى يخوضه شعب ناميبيا ليكون سيد مصيره . وقالت ان فنزويلا عضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وفي لجنة الأربعة والعشرين الخاصة منذ انشائهما وانها ستواصل الاشتراك في انشطتهما البناءة التي تستهدف تعزيز مبدا تقرير المصير وتحقيق الاستقلال للبلدان والشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية . ولذلك فان وفدها يرفض اى محاولة لادامة السيطرة الاستعمارية في ناميبيا بما يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وقراراتها .

٧٤ - وقالت ان ادامة الاستعمار في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وعلى الاخص في ناميبيا ، تعزى الى حد كبير للانشطة التي تضطلع بها الدول الاستعمارية والمصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها . كما تقع مسؤولية ذلك على الحكومات التي اصبحت ، نتيجة لرفضها اتخاذ تدابير قانونية فعالة ، متواطئة مع هذه المصالح واصبحت تشارك في ما تجنيه من ارباح هائلة . وقد ورد بيان تفصيلي لهذه الحالة في الوثيقتين A/AC.131/115 و 130 .

٧٥ - ومضت قائلة ان نظام جنوب افريقيا غير الشرعي ، بالاشتراك مع المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية ، لا يزال ينهب الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا بعد ١٠ سنوات من قيام مجلس الامم المتحدة لناميبيا باصدار المرسوم رقم ١ . وتواصل حكومة بريتوريا الاستخفاف بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وتجاهل نداءات الامم المتحدة وتحدى سلطتها في الوقت الذى تواصل فيه تعزيزها لنظام الفصل العنصرى واضطهاد الاغلبية التي يشكلها السكان السود ؛ بل انها ذهبت الى ابعد من ذلك بانتهاكها سيادة الدول المجاورة وسلامتها الاقليمية .

٧٦ - واسترسلت قائلة ان نظام جنوب افريقيا لا يقف بمفرده ، ولكنه يحظى بتواطؤ بلدان غربية معينة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية فضلا عن تواطؤ الاحتكارات الغربية . وقالت ان هذه الحالة تظهر بوضوح في عدد الدول التي لا تزال تحتفظ بعلاقات دبلوماسية او قنصلية مع جنوب افريقيا وفي قائمة الشركات عبر الوطنية التي توجد لها مصالح في ناميبيا . وقد اجتذبت هذه المصالح الاقتصادية الى ناميبيا في ضوء التوقعات المتعلقة بتحقيق ارباح باهظة نظرا لتوفر اليد العاملة الرخيصة بسبب تطبيق نظام الفصل العنصرى الذى تنتهجه بريتوريا في ناميبيا . ولا يزال المستفيدون من استغلال ناميبيا هم الشركات عبر الوطنية ، ونظام جنوب افريقيا العنصرى ، والاقلية البيضاء من سكان ناميبيا . ومن المنطقي تماما ان تقوم الشركات عبر الوطنية بتقديم الدعم المباشر لنظام الفصل العنصرى حينما تسمح لها جنوب

(السيدة جوكولوتشزى ـ الكالا ، فنزويلا)

افريقيا بتحويل كل ما تحصل عليه من ارباح هائلة الى الخارج . واردفت قائلة ان القوانين القمعية لنظام جنوب افريقيا العنصرى والاعتقالات الجماعية التي يقوم بها اعتبرت غير قانونية وباطلة بموجب قرارى الجمعية العامة ٣٨/٣٦ الف و ٣٩/٢ ، وكذلك بموجب احدث القرارات الصادرة عن مجلس الامن وهو القرار ٥٥٦ (١٩٨٤) .

٧٧ - وتابعت كلمتها قائلة ان استغلال الموارد المعدنية لناميبيا ، وعلى الاخص الاورانيوم ، لا زال يشكل اكبر الانشطة المدرة للربح التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية . وقد أدان المجتمع الدولي هذا النشاط الذى من شانه ان يتيح للدول الغربية زيادة مخزونها النووى للاغراض الحربية . واضافت قائلة ان الناميبيين السود في المناجم المملوكة للاجانب يعيشون في ظروف عمل وظروف معيشية بشعة ؛ وفضلا عن ذلك فان الناميبيات من السود من اكثر القطاعات في المجتمع تعرضا للقهر وهن محرومات من اهم حقوق الانسان الاساسية .

٧٨ - واعربت عن امل وفدها في ان تقوم حكومات بعض البلدان الغربية ، التي اعلنت رغبتها في حل مشكلة ناميبيا عن طريق المفاوضات ، بالاستجابة للنداء العاجل الموجه من المجتمع الدولي ، وان تتخلى عن اعتبار قرارات الجمعية العامة الداعية الى منح ناميبيا حريتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية مجرد توصيات .

٧٩ - وفي ختام كلمتها أشادت بالقس ديزموند توتو الذى منح جائزة نوبل للسلم اعترافا بكفاحه الذى لا يلين ضد نظام الفصل العنصرى .

٨٠ - السيد مونا (اندونيسيا) : تكلم ممارسا لحق الرد فقال ان ممثل موزامبيق ، في غضون اشارته الى تيمور الشرقية ، وهو أحد الاقاليم التابعة لبلد الممثل الاندونيسي ردد مزاعم افترائية ضد حكومته كان وزير خارجية موزامبيق قد ذكرها في المناقشة العامة التي جرت في الجلسة العامة . وقال انه بدلا من الرد على هذه الاتهامات التي لا تنطوى على اى جديد والتي جرى تفنيدها عدة مرات في الماضي ، فانه سيكتفي بتقديم بعض الحقائق الاساسية وغير القابلة للنقض . اما اولى هذه الحقائق ، فهي ان عملية انهاء الاستعمار في تيمور الشرقية قد تمت حينما قررت الاغلبية الساحقة من سكان تيمور الشرقية منذ ثماني سنوات الحصول على الاستقلال عن طريق الادماج مع اندونيسيا ، استنادا الى قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) . وقال ان الاسهام الوحيد الذى قدمته اندونيسيا في هذه العملية تمثل في مساعدة الغالبية من سكان تيمور الشرقية في الدفاع عن ارادتهم المعلنة ، ضد الارهاب المسلح من جانب الاقلية . اما الحقيقة الثانية ، فانه بعد ان تم الادماج ، بذل شعب تيمور الشرقية بمساعدة الحكومة المركزية جهودا متواصلة من اجل التعجيل بتنمية الاقليم في

(السيد مونا ، اندونسيا)

المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية حتى يصبح على قدم المساواة مع بقية الدولة . وقد اسفرت هذه الجهود عن نتائج مشجعة اكدها مرات ومرات كبار الشخصيات من الاجانب والمنظمات الدولية المستقلة بما في ذلك وكالات الامم المتحدة. اما الحقيقة الثالثة ، وعلى العكس من الادعاءات المستمرة وغير الموثوق بها والقائلة بان المنظمات الانسانية الدولية لم يسمح لها بدخول تيمور الشرقية ، فهي ان هيئات مثل جمعية الصليب الاحمر الدولية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تعمل في تيمور الشرقية ، ويوجد بعضها هناك منذ عام ١٩٧٩ . واختتم كلمته قائلا انه في ضوء هذه الحقائق جميعها ، ونظرا للحالة الفعلية السائدة في تيمور الشرقية ، فانه يامل في ان يقبل وفد موزامبيق بحقيقة ان شعب تيمور الشرقية قد قرر بالفعل مصيره وان انهاء الاستعمار في تيمور الشرقية اصبح بالفعل حقيقة واقعة .

٨١ - السيد مايلز (المملكة المتحدة) : تكلم ايضا ممارسا الحق في الرد فقال ان الممثل السوفياتي انتقد الانشطة العسكرية التي تقوم بها حكومة ممثل المملكة المتحدة في جزر فوكلاند استنادا الى أن هذه الانشطة تستهدف قمع احدى حركات التحرير الوطني . وقال ان المملكة المتحدة لم تشترك في الانشطة العسكرية المشار اليها الا تحملا منها بصورة جدية لمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية مواطني الجزر بموجب المادة ٧٣ هـ من الميثاق . وقال انه لا توجد حركة تحرير وطني في جزر فوكلاند ، وتساءل عما اذا كان الممثل السوفياتي يقصد ممثلي الجزر الذين تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية والذين سيتكلمون امام اللجنة في مرحلة لاحقة .

٨٢ - السيد اوليانداروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه تكلم عن العملية العسكرية الواسعة النطاق التي قامت بها المملكة المتحدة لاعادة الوضع الاستعماري في جزر فوكلاند (مالفيناس) .

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥